يوسف سلمان ـ فهد

القسم السياسي من تقرير الرفيق فهد

الذي ألقاه في الكونفرنس الأول للحزب

جريدة القاعدة – السنة الثانية – العدد 3

16 آذار 1944

القسم السياسي من تقرير الرفيق فهد
الذي القاه في مؤتمر الحزب الاول (كونفرنس)

- 1 -
الحالة الدولية

في الوقت الذي يجتمع فيه مؤتمرنا الاول (Conference) ينزل الجيش الاحمر ضربات قاتلة بالقطعان النازية الاوغاد مطهرا ارض الوطن الاشتراكي من اعداء البشرية الوحوش الذي انتهكوا حرمة اراضيه، بعد ان داسوا باقدامهم شعوب القارة الاوربية واخضعوها.

اجل في هذا الوقت الذي نجتمع نحن فيه هنا يطوق الجيش الاحمر الفرق الالمانية ويبيدها في منعطف الدنيبر وفي ميدان لنينغراد وجمهوريات البلطيق، بينما طلائعه تقترب من حدود العدو الاصلية، رافعة الوية الحرية والانعتاق لشعوب اوربا المداسة ولشعوب وامم العالم اجمع، والتي كان ينتظرها نفس المصير الذي حل باليونان وبولونيا والنرويج وغيرها، لولا بطولة الجيش الاحمر ولولا تضحيات الشعوب السوفيتية المجاهدة.

فالكوارث المتتالية التي مني بها الجيش الهتلري في جبهات القتال وتقدم الجيش الاحمر السريع نحو اراضي العدو الاصلية، والغارات الحليفة الماحقة على المانيا والبلدان المحتلة والقتال في الجبهة الايطالية، والجبهة الثانية الوشيكة، وفوران العاصفة الثورية لدى شعوب البلدان المحتلة من قبل العو، واشتداد مقاومتها، المقاومة المسلحة في يوغسلافيا وفرنسا وايطاليا وافلاس النازي سياسيا وادبيا (كما تظهرها لنا فقر دعايتها ومحاولة اذنابها الدويلات الصغيرة، التملص من مسؤوليتها واشتراكها في الحرب) الخ..... فهذه العوامل تدلنا على ان اجل النازية الالمانية قد جاء وام مَلك الموت سوف ينتظرها حتى عام 1945 بالرغم من وجود شراذم رجعية امبريالستية في امريكا وانكلترا تحاول اعاقة حكومتيها في تدابيرهما لفتح الجبهة الثانية، وقصد تلك الشراذم الرجعية اطالة امد الحرب لايجاد مخرج لالمانيا النازية من انهيارها المحقق بعقد صلح منفرد أو بانتظار اية سماوية تمنع انهيارها المحتوم، هذا من جهة ولها (للرجعية) في محاولتها عرقلة فتح الجبهة لمنافع طبقية تجنيها من ارباح الحرب المفرطة، ولتثبيت نفوذها الاستعماري على الامم الصغيرة. غير ان دسائس هذه الرجعية مفضوحة وفشلها محتوم لحتمية اندحار النازية وانهيارها، ولان رابطة الشعوب المتحدة المناضلة ضد الفاشية تريد دحر النازية وتريد الاسراع في انهاء الحرب، كما تريد ذلك الامم والشعوب التي تئن تحت كابوس السيطرة الالمانية.

ان مؤتمري موسكو وطهران قد ختما مصير الهتلرية واذنابها، ولا مجال للشك في امر ذلك ولابد ان يكون موعد فتح الجبهة الثانية قد تقرر كذلك، وهذا برهان قاطع على ان الشعوب سوف لا تنتظر طويلا للخروج من هذه الحرب التي كلفت البشرية ضحايا وتدميرات واهوال، حملت اكثر اعبائها شعوب الاتحاد السوفياتي، وهي لا زالت تحمل القسط الاعظم في هذه الحرب.

ان شعوب الامم المتحدة ترد الاسراع في كسب الحرب للرجوع الى البناء السلمي الذي اوقفت دواليبه العصابات الهتلرية بشنها هذه الحروب، لذلك ترى هذه الشعوب تزيد من ضغطها على حكوماتها – بريطانيا وامريكا – بالاسراع في فتح الجبهة الثانية وتستبسل في ميادين الانتاج الحربي لمد جيوش التحرير بالمعدات والمؤن، وتقف بالمرصاد للفئات الرجعية، التي تريد مدّ اجل الحرب بتأخيرها فتح الجبهة الثانية. ان مؤتمري موسكو وطهران قد اجابا الى اهم ما تصبوا اليه شعوب الارض الحرة: دحر الهتلرية، التخلص من الحرب باقرب وقت والاعتراف للشعوب بحقها في تقرير مصيرها، بحقها في اختيار شكل الحكم الذي تريده.

ان الشعوب التي ذاقت اهوال الحكم الهتلري او التي عاشت في خوف مستمر من بطش الدول الفاشية، والشعوب في المستعمرات والبدان التابعة، التي قاست وتقاسي حكما اجنبيا افقدتها سيادتها الوطنية وحرياتها الديمقراطية التي لم تستطع في السابق ان تضمن حرية ديمقراطية صحيحة، وعاشت في خوف مستمر من مستقبلها، ومجمل القول ان الشعوب في العالم لم تعد ترضي لنفسها الاستمرار على العيش وفق النسق القديم، كما ان حكومات الدول العظمى ذاتها لم تخف عقم الاساليب القديمة في الحكم، فراحت تضع المشاريع لاصلاح الحال في بلادها، واعطاء الضمانات للطبقة العاملة، وان هذه الحكومات نفسها اعلنت لشعوب العالم في تصريح الاطلسي، حقها في اختيار نوع الحكم الذي تقرره بذاتها، وثبت هذا التصريح بانظمام عشرات الدول اليه، واخذ شكله القطعي في مؤتمرات موسكو وطهران، وقد شرعت بعض الامم – التابع – بالفعل المطالبة به والسير في تحقيقه ومنها القطر الشقيق لبنان.

فالشعب العراقي المجاهد، يهمه الان قبل كل شيء انهاء الحرب بالنصر على جيوش الشر باقرب وقت، والتخفيف عن الضائقة التي خلفتها ظروف الحرب وجيش المحتكرين، والتمتع بحقه في العيش كشعب حر في وطن حر يملك سيادته الوطنية، التي بدونها لا يتمكن من حل المشاكل التي تتعلق بشكل حكمه وحرياته الديمقراطية، ووضعه الاقتصادي وشتى قضاياه الاجتماعية والثقافية. وخلاصة القول، ان الوطن الحر شرط لسعادة الشعب، ولقد اصاب الحزب الشيوعي السوري الشقيق كبد الواقع في شعاره " وطن حر وشعب سعيد ".

ان شعبنا العراقي يرى في تصريح الاطلسي ومقررات موسكو والقاهرة وطهران حق دولي مشروع للمطالبة بتحقيق اهدافه الوطنية ويرى في الجمهوريات الستة عشرة وفي الدول الديمقراطية المعادية لاساليب فرض سيطرة الامم الكبيرة على الصغيرة، قوة دولية تدعم مطالبه، تدعم حقه في بناء كيانه الدولي الحر.

فعلى شعبنا المجاهد ان يدرك ان الاعتماد على الحق الدولي والتصريحات وحدها لا تكفي لنيل شعب من الشعوب حقه ما لم تدعم تلك التصريحات والحقوق الدولية تنظيم حزبي وطني يوجه الشعب ويسيّر نضاله، وعلى طليعة هذا الشعب الواعية ان تدرك ضرورة هذا التنظيم، وان تفهم واجباتها ومسؤولياتها الوطنية في تنظيم جماهير شعبنا العراقي، وفي تنظيمها منذ الساعة في حزب جماهيري، يوجه الشعب منذ اليوم في نضاله ضد القوى الهتلرية وبهيئة منظمة للمطالبة بحق تقرير المصير. ان كل يوم نؤخر فيه تنظيم صفوفنا سيبب لنا متاعب اشهر وتضحيات جمة وربما ادى تاخرنا الى فقدان قضيتنا لسنن عديدة، واذا لم نستعجل وننظم انفسنا اليوم، فيرسم مصيرنا من رَسَم ماضينا، سيقرر مصيرنا الموظفون العراقيون (والمقصود هنا حكومة الموظفين العراقية) وفق ما يرسمه لهم السفير البريطاني وموظفوه، هذا اذا كانوا لم يرسموه منذ الان، فالحوادث تدل على انهم قد رسموا مصيرنا منذ الان.

* * *

- 2 -

الوضع الداخلي

العراق قطر مستقل، ينطق بذلك دستوره واعتراف الدول به، وعضويته في عصبة الامم، وهو ملكية دستورية – ديمقراطية، يمثل ارادة شعبه مجلسان – نواب واعيان – ومرتبط مع بريطانيا العظمى بمعاهدة تحالف وصداقة، تعهدت فيها (بريطانيا) الدفاع عنه، وتعهد هو باعطائها بعض الامتيازات، كوجود قوات عسكرية داخل القطر، ووضع وسائط النقل تحت تصرف جيوشها عند الضرورة (اثناء الحرب)، هذا هو المفهوم الرسمي لوضع العراق الدولي او الوضع بين الدول المستقلة والدول التابعة الشبيه له. أما الواقع، فالقطر العراقي لم يتحرر قط

من السيطرة الساسية الاجنبية (ولا العسكرية) ولم يمارس قط سيادته الوطنية كقطر الا في نواح لا تمس مصلحة الامبريالزم ، والا في نواح ضيقة حصل عليها الشعب نتيجة نضال. ولقد سارع العراق خلال سني " استقلاله " في سياسته الخارجية كذيل لبريطانيا العظمى في عصبة الامم، وفي علاقته الدبلوماسية مع هذه الدول او ضدها، وسلك كاداة منفذة لسياستها بين الاقطار العربية المجاورة وبين الدول الشرقية المجاورة.

اما السياسة الداخلية فقد كانت ولا تزال في جوهرها، تمليها مصلحة الامبريالزم وظروفه الانية بالنسبة الى الظروف العالمية، وبالنسبة الى ظروفه عندنا.

والعراق مملكة دستورية برلمانية الا ان دستوره معطل في كل ما يخص مصالح الشعب وحقوقه، كما ان انتداب اعضاء المجلسين لا اثر للتمثيل الشعبي فيهما.

تستقيل الوزارات ويؤتى بغيرها، ويستقيل وزراء ويؤتى بغيرهم، وتحل مجالس ويعين بديلها والشعب لا يدري اسبابها ودوافعها، والشعب لا يهتم بما يحدث من هذا القبيل، أو على الاقل فقد عوّدوه ان لا يهتم بوجود هذا على راس الحكومة او ذاك، فالكل لديه سواسية، وقد اختبر الشعب العراقي رجال السياسة الذين تناوبوا ولا يزالون يتنابون دست الحكم ، فلم يجد فيهم سوى اداة عنف لاخضاعه، ولتسليمه بالامر الواقع، وهذه الحقيقة تفسر لنا الهوة السحيقة التي تفصل بين الشعب العراقي وبين السلطتين المحلية والاجنبية. والوطنيون من رجال السياسة الذين خارج الحكم، بموقفهم السلبي من النضال وانتظارهم الطويل لاصلاح الامور من ذاته، ساعدوا في موقف الشعب هذا اللامبالي مما يدور حوله من امور تتعلق مباشرة بحياته السياسية وما ينتج عنها الخ...

والعراق بوصفه دولة ديمقراطية لا يملك من الديمقراطية سوى اسمها، فالشرطة والادارة – تتحكمان في الفضاء، ولهما كذلك سلطات جزائية – الا انها تصدر احكامها بصورة كيفية وبدون الالتفاف الى القوانين – يساعدها على ذلك وجود القوانين الاستثنائية والمراسيم المناقضة لروح الدستور العراقي، وكذلك ما يسمونه بقانون العشائر، والمحاكم العرفية، وحالات الطوارئ التي لم يخل العراق منها منذ سنوات عديدة مضت. فهذه الاساليب الشاذة المنافية لروح الدستور العراقي، والتي يستنكرها بحق شعبنا التواق للحرية، جعلت حرية المواطنين الشخصية غير مضمونة، وحرمانه منتهكة واراءه وعقائده مهانة مداسة، واصبح يكفي لارسال شخص الى المعتقل وشاية شرطي أو العثور على جريدة شيوعية في حوزته.

اما مظاهر الديمقراطية الاخرى، مثل حق المواطنين في تاليف الاحزاب السياسية والنقابات والجمعيات والنوادي فهذا الحق قد منع عن المواطنين كما منعت حرية النشر والاجتماع والتظاهرات.

ثروة العراق

ان العراق غني بالخيرات الطبيعية وبانتاجه الزراعي وبجهود ابنائه، غير ان الشعب لم يصبه من هذه الخيرات سوى كدّه المتواصل في استخراجها وانتاجها، فالنفط والتمر مقسم بين الشركات الاجنبية وانتاج القطر باكمله (القابل للتصدير) خادم لاسعار الشركات العالمية الاحتكارية ولشركات النقل، والمنتج الحقيقي مسلوب حتى الجلد من قبل الشركات الاحتكارية الاجنبية، واستغلال الشيوخ والسراكيل والمرابين والتجار الجشعين بالاضافة الى الضرائب المباشرة وغير المباشرة، التي تفرضها الحكومة على الناس لقاء خضوعهم لها.

لقد دمر تدفق البضاعة الاجنبية خلال نصف قرن الصناعة الحرفية في العراق، لا لتأخذ مكانها صناعة حديثة الية، ولقد شعر العراقيون خصوصا في هذه الايام، بافتقارهم الصناعي وباعتمادهم " حتى بعلبة الكبريت والابرة " على الخارج.

ان تاخر العراق الصناعي كان نتيجة سياسية اتبعتها السلطات في العراق لابقاء العراق قطر تابع، يضاف الى ذلك السيطرة الاجنبية المالية والعوامل الداخلية كوجود الاساليب والعلاقات القديمة في الانتاج الزراعي وموقف غرفة تجارة بغداد والتجارة بصورة عامة، المعادي من تصنيع القطر لارتباطهم بالبضاعة الاجنبية ولوفرة الارباح من التجارة والربى.

ا العوامل التي عملت على عرقلة تصنيع القطر هي ذاتها المسؤولة عن تاخرنا الزراعي، واعتمادنا على اساليب وادوات انتا يعود معظمها الى عهود بابل ونينوى، وهذه العوامل ذاتها مسؤولة عن فقر الانتاج الزراعي ورداءته، وهي ذاتها مسؤولة عن فقر القطر وشعبه بصورة عامة، والعراق، كما اسلفنا رغم غناه الطبيعي ورغم كونه من الاقطار التي تنتج الحبوب واللحوم والاسماك والفواكه والقطن والصوف والجلود وغيرها، فالطبقات مستوى واطئ جدا، وسبب ذلك الاستثمار المركب الفظيع الذي تعرض له قطرنا وشعبنا.

1. نهب الشركات الأجنبية لثروات العراق بشكل وحشي فظ، فرض أسعارها الاحتكارية على أثمان المنتجات المصدرة الى الخارج، فرض أسعار احتكارية لوسائط النقل البحري.
2. العلاقات الإقطاعية وعلاقات ما قبل عصر الإقطاع، كفرض رسوم واستقطاعات لا نجد لها اسما في قواميس الضرائب، فالفلاح عدا ما يدفعه بدل ايجار الارض والضرائب الحكومية، فهو ملزم بدفع ضرائب للشيوخ والسراكيل قد تبلغ احيانا نصف حصته من الحاصل أو تفوق، هذا عدا الربا الفاحش بين الفلاحين والذي لا يقل في اية حال – الا ما ندر – عن الـ 60%، وعدا نهب التجار للفلاحين بدون رحمة في كلا المعاملتين، في شراء حاصلاتهم وفي بيعهم ما يحتاجون اليه، وهذه الصفقات تتم في اغلب الاحيان بطريقة تجارية في ظاهرها، اما جوهرها فربا فاحش، واقصد هنا حاصلات الفلاحين بالطريقة التي تسمى " على الاخضر " وهذه تتم عندما يضطر الفلاح على الاستقراض للاستمرار على الانتاج، فبيع حاصل الموسم المقبل بر بع اثمانه الحقيقية أو اقل، وقلما استطاع الفلاح الذي باع " على الاخضر " من ايفاد ديونه ولو دفع عشرات اضعاف اصلها.
3. الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

ولقد تعرض فلاحوا العراق في السنوات الاخيرة الى خسران اراضي كانوا هم واباءهم واجدادهم قد عمرونها، ولا يزال هذا الانتقال لملكية (ملكية تصرف) اراضي الفلاحين يجري، فتسجل الاراضي باسم رجال الدولة المتنفذين ورجال الاقطاع الاغنياء، فالاراضي الزراعية – الصالحة للزراعة – وغيرها كانت في السابق (ولا تزال الان الاميرية تقدر بـ 80% من المجموع) كلها اميرية قبل ايجاد الطابو، ولم يسجل الطابو الا جزءاً صغيرا من الاراضي، وكان اكثر الفلاحين والملاكين الصغار يملكون الاراضي (او حق التصرف بها) باوراق اعتيادية، وعندما بدئ بالتسجيل اخذت هذه الاراضي العائدة للملاكين الصغار والمغضوب عليهم من الملاكين الكبار لمواقفهم الوطنية، وللفلاحين، تسجل باسماء المتنفذين " على عينك ياتاجر " ولم يكتب نصيب التعاب في المنطقة الجنوبية في البصرة باحسن من نصيب اخيه في الوسط والشمال فان معظم التعابة غارسوا النخيل فقدوا حقهم في التعبية بطريقة لصوصية.

والعراق رغم كونه قطر يعتمد في انتاجه بالدرجة الاولى على الزراعة، ورغم ان هذا الانتاج يربط المنتج الحقيقي – الفلاحين – بروابط اقطاعية وقبلية فيوزع الحاصل بين المنتج وبين طبقة وجماعات لا شأن لها بالعمل الفعلي، اقول والعراق رغم وجود الاقطاعية والمشيخة القبلية فيه، الا ان طبيعة الانتاج القديمة التي كانت تلازم العصر القبلي والاقطاع قد تركت مكانها للانتاج البضاعي، فالوحدة الاقتصادية الزراعية البطريركالية (طبعا وتربية الدواجن والبستنة الخ....) التي كانت تنتج لسد احتياجاتها، للاكتفاء الذاتي، اصبحت اليوم تنتج للسوق، تنتج بضاعة، وتنتجها للتصدير الى خارج القطر، أي ان الفلاح العراقي اصبح – احب ان كره – مرتبط بالامبريالزم الاحتكاري عن طريق بضاعته الذي ينتجها، فهو يقابله كبائع لحاصلاته، وكمشتري لبضاعة – الخام والسكر والشاي وما أشبه – وهذه الحقيقة ذاتها – انتاج البضاعة – دفعت برجوازية المدن وكبار المشايخ على استثمار الاراضي بطريق راسمالية أو نصف راسمالية،

وشجعتهم على نصب الماكنات وتوسيع اراضيهم واستخدام العمال الزراعيين – وطبعا الخضوع اكثر فاكثر – لا عن حب وطواعية بل بدافع المصلحة الاقتصادية – للشركات الاجنبية، وللمصارف الاجنبية ومن ثم للنفوذ الاجنبي السياسي، ولقد اصبح ملاكوا الاراضي وشيوخ الاقطاع تجارا واخذوا يقلدون تجار الغرب لا بالمعاملات فحسب، بل حتى اللباس واحتساء الويسكي والصودا أو واللعب بالبوكر وصرف بعض اوقاتهم بمناداة حمامات الكتكات.

وهكذا يتبرجز ملاكوا الاراضي وشيوخ الاقطاع عندنا، ويسيروا مع الزمن، أما اساليب استثمارهم ونهبهم الفلاحين فيسير بعكس الزمن، يرجع اكثر فاكثر الى الخلف، الى نهب صريح بالقوة، نهب منظم تسنده " القوانين " و " العادات " المرعية، وتسنده السياسة القائمة بكل قواها.

الطبقة البروليتارية العراقية

بالرغم – كما بينا في موضوعنا السابق – من كون العراق قطر زراعي بالدرجة الاولى وتسود نظام انتاجه علاقات اقطاعية وقبلية، بالرغم من وجود العوامل، التي ذكرناها، المعرقلة لتصنيع القطر، فان نمو الطبقة العالة العراقية في نمو مطرد في العدد والقوة، وبالرغم من عدم وجود الاحصائيات الرسمية عن عدد الطبقة البروليتارية العراقية فبامكاننا ان نجزم بانها تؤلف اليوم اكثر من ربع سكان القطر. فقد كان يعمل في العام الماضي في الاعمال العائدة للقوات البريطانية بين الـ 60 – 70 ألف عامل، ويقدر عدد العمال المشتغلين في النقليات، السكك والميناء والسيارات وغيرهابمثل هذا العدد، عدا مئات المعامل الحديثة التي انشأت، من التي تستخدم كل منها اكثر من 50 عاملا، كمعامل النسيج والسكاير والطابوق – الكاشي والكهرباء ومشاريع اسالة الماء ومعامل التصليح والاحذية، وعدا معامل الجيش والمصالح العمومية، مع العلم ان في العراق نسبة كبيرة من العمال المشتغلين بالبناء ومن الذين يعملون في مشاريع الري والزراعة والسداد وكبس التمور وغيرها.

والطبقة البروليتارية العراقية رغم حداثة عهدها وقلة اختياراتها في التنظيم والنضال، وضعف النظرية الثورية فانها سائرة على الطريق، طريق النضال، من اجل التنظيم ومن اجل ترفيه احوالها وتحسين ظروف عملها، وفي اكتساب التجارب النظرية الثورية – الوطنية.

لقد ادى نضال الطبقة العاملة العراقية بتاليف نقابات لها عام 1939 وبتاليف حزبها الشيوعي عام 1934 وبالقيام باضرابات اجتماعية ومظاهرات سياسية عديدة، وكذلك ادى نضالها الى ارغام الحكومة عام 1936 على سن تشريع لها وعام 1937 على اضافة حقوق زيادة على ذلك التشريع بتحديد ساعات العمل والتعويضات وغيرها. الا ان تنظيمات طبقتنا العاملة ونجاحاتها لم تكن ثابتة منتهية فقد كانت تلاقي انتكاسات وجزر في حركتها، ويرجع اسباب ذلك بالاضافة الى ما ذكرت، عن حداثة عهد الطبقة العاملة، الى ان نضال الطبقة العاملة العراقية من اجل قضاياها الخاصة، مرتبط بمرحلتنا هذه كل الارتباط بالحركة الوطنية التحررية، وبالنضال من اجل الحقوق الديمقراطية لكافة الشعب، فانتكاسات الحركة العمالية في بلادنا كان نتيجة لانتكاسات نضال الشعب في الحقل الوطني، والنضال من اجل الحقوق الديمقراطية، ولعدم فهم هذا الارتباط الرئيسي بين حركة العمال والحركة التحررية الديمقراطية، لم يستطع العمال الصمود على هجوم الرجعية على نقاباتهم، فاغلقت تلك النقابات وهي لا تزال في سنتها الثانية أو الثالثة، وكان مصير الحزب الشيوعي عام 1937 مثل مصير النقابات. لذلك اقتصر نضالهم على حركات موضوعية منعزلة ذاتيا، لم تمكنهم من توسيع حقوقهم حتى ولا على المحافظة على ما كانوا يربحونه في معاركهم مع اصحاب الاعمال، ولم يستطيعوا حتى الان من جعل بنود قانون العمال محترمة من قبل اصحاب الاعمال – حكومية كانت ام اهلية – ويرجع الفضل في تنفيذ بعض مواد هذا القانون واستئناف العمال نشاطهم مجددا للمطالبة بتنفيذ قانون العمال والاعتراف بنقاباتهم الى نشاط

حزبنا بين العمال منذ سنتين، أي بعد ان اعاد تنظيم صفوفه مجددا. الا ان هذا النشاط لم يكن كافيا لارغام اصحاب الاعمال والحكومة على احترام حقوق العمال القانونية والاعتراف لهم بنقاباتهم.

ان الظروف الناشئة عن هذه الحرب وظفت عشرات الالوف من الايدي العاملة العاطلة وجذبت الى صفوفها البروليتاريا كثيرا من سكان الريف، وفي الوقت نفسه تحملت الطبقة العاملة العراقية النصيب الاوفر من المصاعب الماشئة عن الحرب، أو بالاحرى الناشئة عن احتكار التجار والمضاربين بضروريات المعيشة، فاثمان المواد الغذائية كالحنطة والرز والسمن ارتفعت من 12 – 18 ضعفا بينما مخصصات غلاء المعيشة – أي اجورهم – لم تزد على النصف الواحد الا نادرا، وفي قضايا انفرادية.

فالعامل العراقي يجابه اليوم، اكثر من أي وقت مضى، حالات وظروفا سيئة شددتها ظروف الحرب العالمية واصلتها الى ابعد حدودها، فاجوره الزهيدة لا تكفي تغذية كافية ومسكن صحي، وظروف عمله غير الصحية وعدم الاعتناء بتطبيبه واسعافه بالادوية، وعدم حصوله على الاجازات (للاكثرية) وايام الراحة، وعدم وجود ضمان اجتماعي يكفل له الخبز عند الشيخوخة او لايتامه في حالة موته مبكرا، ففقدانه حق النضال منظما في احزاب سياسية ونقابات، كثرة الامية بسبب اضطرار العمال والطبقات الفقيرة على ارسال اولادهم للعمل وهم لم يبلغوا العاشرة بعد، وفي حالات يعمل في سن السابعة الخ...

وليعلم رفاقنا العمال ان انتهاء الحرب قد لا تزيل عنهم هذه الظروف السيئة ما لم يناضلوا مستميتين من اجل تاليف نقاباتهم، واعتراف اصحاب الاعمال والسلطات بها، والا سوف يجابهون ظروفا تزيد من متاعبهم، ظروفا توقف كثير من الاعمال بعد الحرب، فيطرد عشرات الالوف من العمال العراقيين عن العمل، ويبقون عاطلين جائعين متشردين، فنضال العمال اليوم يضمن لهم كذلك تخلصهم من كارثة الغد او على الاقل تخفيفها.

المحتكرون وخبز الشعب

ادى الاحتكار والمضاربة بالمواد الغذائية وبكافة ضروريات الحياة الى ارتفاع الاثمان بطفرات جنونية حتى بلغت اثمان الحنطة من خمسة الى ستة دنانير للوزنة الواحدة بعدما ثمنها سبعة دراهم، وبلغ ثمن كيس التمن 12 دينارا بعدما كان دينارا واحدا، ولم يقل ارتفاع اثمان المواد الغذائية الاخرى عن عشرة اضعاف اثمانها الاولى، اما الحاجيات الاخرى فقد بلغ بعضها خمسون ضعفا. كل هذا جرى تحت انظار الحكومة، بمعرفتها وعلمها، وبمساهمة بعض كبار موظفيها ووزرائها والنواب الاقطاعيين والتجار في احتكار الضروريات او الاشتراك مع التجار وفي تشجيع هؤلاء وحمايتهم.

وهكذا ربح المضاربون بخبز الناس الملايين، وتضاعف عدد المليونيرات واصبحوا يعدون بالعشرات، لا في العاصمة فحسب، بل حتى في مدن ثانوية كالبصرة ومثيلاتها.

ان هذه الملايين جمعت وتكدست في ايدي فئة قليلة، لا نتيجة تضخم العملة العراقية، كما يروق للتجار والمدافعين عنهم ام يبرروا تضخم ثروتهم، بل نتيجة توفيراتهم من اللقم التي عجز الشعب عن اكلها، وعن اللباس الذي عجز الناس عن شرائه وارتداده، وعن مطاردة توفيرات الطبقات الشغيلة في ايام السلم. لقد صودرت توفيرات وصودر نفس الكمية التي كانوا يأكلونها قبل الحرب، وصودر لباسهم وادويتهم وغرفة تجارة بغداد والمدافعين عن المضاربين وا انفكوا ينادون بالتضخم المالي، وبان ارتفاع الاسعار امر طبيعي، وحاولوا دائما ولا يزالون الوقوف حتى حتى في وجه الاجراءات البسيطة التي تريد أو تتظاهر الحكومة باتخاذها لحل ازمة الغلاء، ناسين اختفاء المواد المنوي معالجة توزيعها او تسعيرها الى اجراءات الحكومة " غير الطبيعية " وهم يطلبون " حرية التجارة " أي حرية سرقة الناس تحت هذا الشعار، وقد كانت لديهم هذه

الحرية منذ بداية هذه الحرب ولا تزال لهم هذه الحرية في حجز اهم ضروريات الحياة عن متناول ايدي السواد الاعظم من الشعب.

ان الشعب اليوم يقاسي صعوبة في الحصول على ضرورياته اكثر من أي وقت مضى، ويحل قضية الشاي والقهوة كليا او جزئيا على ايدي ادارة التموين الجديدة (على ايدي البريطانيين) وتسعير بعض المواد لم يبدل قط في جوهر القضية بل عقّدها في بعض النواحي، اذ ان المواد المسعرة اختفت من السوق، ولم تؤخذ اجراءات ضد مهربيها – قد تؤخذ احيانا ضد باعة المفرد لذر الرماد في العيون – فالحل الوحيد للتخفيف من ازمة الغذاء هو تاليف لجان شعبية من العمال وعامة الناس، تنتخب في المعامل الكبيرة والاصناف وعلى اساس المحلات وباستطاعة هذه اللجان ان تساعد ادارات التموين في مهمتها وفي مراقبة عدم تهريب الاموال، والكشف عن المخزونة ومراقبة تنفيذ احترام التسعيرات، هذا اذا كانت تريد ادارة التموين حقيقة القيام بمهمتها المفروض عليها اتمامها، والا فبامكان هذه اللجان، ومن ورائها ناخبيها ان يضغطوا على الحكومة، على اتخاذ الاجراءات ضد المحتكرين من جهة، واستيراد الحاجيات الضرورية للاستهلاك، وبيعها مباشرة من قبل الحكومة.

ومهما بلغت الاجراءات والتسعيرات للحاجيات، فستبقة الشقّة واسعة بين اثمان الحاجيات، ودخل العمال والموظفين وامثالهم، ومهما خفت التسعيرة للاثمان المحدودة، فستبقى نسبتها لا تقل عن 6 الى واحد (ستة اضعاف) اثمانها قبل الحرب، بينما مخصصات غلاء المعيشة لم تتجاوز الواحد الى واحد، أي الى الضعف، لذلك وجب على ذوي الدخل الثابت ان يناضلوا لاجل زيادة اجورهم، بنسبة زيادة اثمان الحاجيات، وان يعبروا هذا النضال ضمن النضال لحل مشكلة التموين، ولكن في مقدمة الطلبات، توزيع المواد الغذائية، الحنطة والتمن والدهن بالبطاقات، باثمانتتناسب ودخلهم.

الرتل الخامس

لقد افلست دعاية الرتل الخامس المحوري، وهبطت قيمة دول المحور الى الصفر، وذلك بفضل ضربات الجيش الاحمر، والكوارث التي انزلها بجيوش هتلر واذنابه، وتحطيمه لجهاز المانيا العسكري، الذي كان يعتبر اقوى جهاز عسكري في العالم، وانتشار المعلومات عن النظام السوفيتي الذي اوجد الجيش الاحمر الباسل، وخلق شعوبا استطاعت ان تخلق هذا الجيش، وتمده باحدث الاسلحة وبالمؤن، جيش مثقف ومدرب احسن تدريب، وعلى رأسه قواد اتقنوا احدث اساليب الحروب، شعب أوجد وتعدى خلال ربع قرن ما لم تستطع خلقه امم اوربية عريقة في مدينيتها خلال 200 – 300 سنة. لقد عرف العالم خلال هذه الحروب، هذا الشعب، وعرف الكثير من نظمه الاقتصادية في الصناعة والزراعة، ودرجة رقيه العلمي والثقافي والصحي، وتماسكه الاخوي ووحدته في الاهداف.

ويعود كذلك الفضل في افلاس الدعاية النازية عندنا لضربات الجيوش الحليفة في افريقيا وشمال افريقيا، وايطاليا والغارات الماحقة على بلدان العدو وكذلك للجهود التي بذلتها الفئات المعادية للنازية في بلادنا، وللسلطات الحكومية التي كافحت عملاء الرتل الخامس، واعتقلت قسما كبيرا منهم، واخيرا الى اخبار الاعمال الفضيعة التي ارتكبها النازيون في البلدان التي داستها اقدامهم.

فالدعاية النازية افلست، ولم يبق لها قيمة لدى جماهير الشعب لكن هذا لا يعني ان الرتل الخامس قد قضي عليه. لا ينكر ان دول المحور استلت ظروف الحكم الاستبدادي، وظروف حياة الجماهير السيئة، فاستطاعت ان توجد لها انصارا ودعاة كثيرين، أي انها اوجدت لها قاعدة اجتماعية بين الشعب العراقي لتسهل لها امر الاستيلاء على العراق الذي كانت تطمع فيه، لما فيه من ثروات طبيعية ولمرزه الاستراتيجي، منذ عشرات السنين، غير ان ان انصار المانية النازية

(والمحور على العموم) كانوا يتألفون من صنفين رئيسيين متميزين، اولهما المخدوعون الذين اصيبوا بحمم الدعايات النازية، وهؤلاء وحدهم من بين الناقمين على الوضع والكارهين للاستعمار البريطاني، والوطنيين " المتعصبين " و " العرب المتعصبين " والشباب المتحمسين " للحركة " والتظاهر، ومن الاميين، والاميين بالسياسة، وعبدة القوة، ومن بين اشباههم، فهذا الصنف قد تخلى بالحقيقة عن موقفه السابق من النازية، الا ان افكاره المغلوطة الناتجة عن الجهل، والظروف الموضوعية لا تزال الى حد بعيد موجودة وقابلة للاستغلال من قبل أي جهة رجعية. اما الصنف الثاني فهو الرت الخامس بمعناه الصحيح، وهذا يتألف من اناس يحترفون مهنة الجاسوسية وخيانة الوطن، لقاء اجور أو مناصب عالية ومنافع شخصية. ومن الرجعيين ذوي المصالح الطبقية الذين يرون (نظرة خاطئة بالطبع) بالفلسفة النازية وباسلوب حكمها وبالاتفاق معها وخدمتها وسيلة للمحافظة على مصالحهم الطبقية.

ان باستطاعتنا ان نقول ان الرتل الخامس هذا قد اندحر وافلس سياسيا وتبدل موقف اكثريته تجاه الفاشية، الا ان هذا الرتل لا يزال موجودا وبامكانه ان يجدد نشاطه، وهو بالفعل يقوم بنشاط رجعي، وهذا الرتل بطبيعته مستعد الى خدمة اية جهة رجعية تطمن له رغباته، وقد تحول بالفعل قسم منه عن النازية الى استعمار اخر.

وهذا الرتل الذي يحتمي بالمراكز الحكومية ذات النفوذ، وبالنفوذ الحكومي، وبمركزه الاجتماعي، قد أذرّ بالحركة الوطنية التحررية، واخر نضل الشعب العراقي الى حد بعيد، وهو لا يزال عقبة في طريق نضالنا، وسند اجتماعي يعتمد عليه هذا الاستعمار او ذاك، فعلى الشعب العراقي، وعلى المدركين الغيورين في كافة طبقاته ان لا يغفلوا وجود هذا الرتل الخامس المخرب، وان يناضلوا ضده، ويبعدوا تاثيره ونفوذه عن الجماهير، وهذا لا يتم الا عن طريق تطهير الجهاز الحكومي من افراده، تطهير الصحافة منه، منع افراده من تاليف الجمعيات والاحزاب والنوادي مهما كانت غايتها، او بالاحرى مهما تظاهروا به في مناهجهم العلنية التي لا يعبرون فيها عن اهدافهم الحقيقية، وطردهم عن كادر التدريس، ومن جميع المؤسسات التي لها صلة بالجماهير، واتخاذ الاجراءات الصارمة ضد كل نشاط فكري أو عملي يقومون به.

النفوذ الاجنبي في العراق

لقد استغلت بريطانيا العظمى فشل مغامرة رشيد عالي ورهطه (مايس 1941) والاتيان بسياسة الحكم (معظمهم الان في الحكم) الفارين، الى العراق وحمايتهم، وبتدهور وانحطاط نفوذ رجال الحكم الوطني الادبي وضعفهم، وكره الجماهير لهم، استغلت هذه العوامل لفرض ارادتها المطلقة عليهم، كما استغلت ظروف الحرب التقدمة، الحرب ضد الدول الفاشية المعتدية، لتثبيت نفوذها السياسي والاقتصادي والادبي، لقد عدل الدستور العراقي الذي حصر سلطات جديدة بالبلاط، لغرض تثبيت النفوذ البريطاني من الوجهة التشريعية، وازداد عدد البريطانيين في ادارات الدولة، وتكاد تكون ارادات التموين الان تحت ادارتهم المطلقة. ويقوم ضباط سياسيون بريطانيون في الالوية الى جانب المتسولين، يدخلون في كل شيء، ويرى فيهم الاهلون، في المدن الصغيرة، السلطة العليا لفض المشاكل الكبيرة والصغيرة، وهؤلاء مرتبطون (رسميا) مباشرة بالسفارة البريطانية وبالجيش البريطاني.

ازداد نشاط دوائر الارتباط، واسست لها شبكة واسعة من العملاء، منبثين في جميع فروع الادارة الحكومية، والمدارس العالية، وجميع المؤسسات الاهلية، وبين جميع الطبقات، وفي الطرقات والمقاهي.

زيادة تثبيت نفوذهم الاقتصادي بسس نظام الكوتا (حصة الاستيراد) الذي اوجدته ظروف الحرب الحالية، توسيع شروط احتكارهم لتمر البصرة، حتى اصبح لهم السيطرة على كل ما

يصدر منه او ينقل الى بلد اخر في العراق، سيطرتهم التامة على وسائط النقل البرية والمائية والجوية.

اما تعزيز مكانتهم الادبية، فيسعون الى ذلك بوسائل الدعاية، وبذل الاموال واستغلال نفوذهم السياسي والاقتصادي. لقد اوجدوا " نوادي اخوان الحرية " وجمعوا فيها اناسا لا تهمهم سوى منافعهم الذاتية، ومصالحهم الطبقية، ومن اناس ديدنهم خدمة الاجنبي، فهذه الجمعية التي قيل عنها انها انشئت لمكافحة الدعاية النازية، تقوم هي بدورها بالدعاية لا للديمقراطية أو لجبهة الشعوب المتحدة، بل للدعاية للامبريالزم البريطاني، وباعمال دكتاتورية يعود نفعها على المتنفذين فيها، هذا بالاضافة الى محاربتها للعناصر التقدمية، وموقف بعض اعضائها الصريح ضد الاتحاد السوفياتي ولا يفوتنا ان نذكر بان فرع نادي " اخوان الحرية " في النجف كان يشجع الناس على تطبير رؤوسهم في موسم التعازي، ووزع عليهم الاكفان مجانا. والى جانب نوادي اخوان الحرية يوجد في كثير من المدن " مكاتب ارشاد " تدار من قبل دائرة العلاقات.

ولقد اوجدت في بغداد والبصرة معاهد تدريس اللغة الانكليزية، وفيها قاعات للمحاضرات تعرف بـ " معهد الثقافة البريطاني " وهذه تدار من قبل اشخاص لهم دهاء وخبرة ومعرفة باحوال البلاد وبأشخاصها، يتصلون بعدد كبير من الناس، خصوصا بالمثقفين.

ان هذه المعاهد معاهد بشرية، ورجالها مبشرون من طراز جديد، أي انهم يهدون الناس الى " افكار سياسية جديدة" لا الى دين جديد، كما هو شأن الارساليات الدينية.

وتنتشر المجلات والكراسات بمقادير كبيرة، منها النفير ومجلة اخبار الحرب، وهذه تهتم بالدعاية لبريطانيا ولشخصيات حكام البلاد العربية كشيخ البحرين والكويت وغيرهم، وبالمنائر والصيام وانواع الفطورات في رمضان في السودان والكويت وغيرهما، اكثر مما تهتم بالدعاية لجبهة الامم المتحدة او بالدعاية للديمقراطية والتقدم. كما ان لدائرة العلاقات العامة صلة وارتباط وثيق مع الصحافة المحلية بعد معظم اصحابها بالمساعدة المالية، وباعتماد هذه الصحف على الورق الذي تحتاجه، اذ ان ورق الجرائد اليوم تمونه الجهات البريطانية، وتمونه لمن تريد فقط، وبالنسبة التي تحددها، ولهم على هذه الصحف وما ينشر على العموم من الكتب، نفوذغير مباشر، عن طريق نفوذهم على رقابة الصحف في مديرية الدعاية العامة.

ترون مما تقدم ايها الرفاق، ان بريطانيا العظمى، مستغلة ظروف هذه الحرب، تقوية وتثبيت نفوذها في العراق، سياسيا واقتصاديا وادبيا، متبعة لغرضها هذا اساليب غير شريفة كاستغلالها ضعف الحكومة الوطنية التي ليس لها في قلوب الشعب العراقي اقل احترام او حب وكتضيق الخناق الاقتصادي، واعتمادها على الدعايات الفارغة، والجاسوسية المفضوحة، وشراء اشخاص يعرفهم اليوم – او سيعرفهم غدا – الشعب العراقي اداة لتمشية السياسة الاستعمارية في العرق، مصبوغة بألوان " الديمقراطية " و " التقدمية " و " الوطنية " الزاهية.

قد يقول البعض ان لبريطانيا العظمى الديمقراطية احدى دعائم جبهة الامم المتحدة، ضد الفاشية والطغيان، لا يمكن ان تنسب اليها هذه الاعمال التي تناقض ما تحارب من اجله، وتناقض تصريحها الاطلسي، ومقررات مؤتمرات شمال افريقيا وموسكو وطهران، قد يكون ممثلوها في العراق هم المسؤولين عن هذه التصرفات – السياسية – الخرقاء المنكرة.

اننا نتمنى ان يكون قول هذا البعض صحيحا، ولكن ما بال الحكومة البريطانية تنتدب لها سفيرا في العراق، تدرج الى هذه المركز الخطير في الاشتغال كمستشار في وزارة داخلية العراق، واكتسب ثقافة السياسة – الادارية – في مدرسة الاختبار الاستعماري، ان السيد كورنواليس قضى حياته وهو يعمل في خدمة الاستعمار عندنا، ويتقن الاساليب الاستعمارية، وقد تعودها، ولا يستطيع ان يسلك الا على ما تعود.

ان الشعب العراقي الذي كره الاساليب القديمة في حكمه الوطني – الاستعماري، قبل حرب النازية، ويكرهها الان، لا يرضى الاستمرار عليها، فكيف يرضى بتثبيتها. ان الشعب العراقي يامل من وراء هذه الحرب ان يحيى حياة حرة سعيدة، ليساهم مع شعوب العالم الاخرى، في بماء سلم عالمي جديد، قائم على حقه وحق غيره في تقرير مصيره. فعلى الحليفة بريطانيا ان

ارادت حقيقة صداقة العراقيين، ان تهيء لهم الظروف التي تمكنهم من اهدافهم، عليها منذ الان ان تستدعي من بلادنا السيد كورنواليس وحاشيته، الذين لا يمكننا ان ننظر اليهم الا بعين الريبة، لان ماضي خدماتهم وحاضرها مرتبط بسني الامنا وحرماننا، عليها ان لا تفرض علينا حكومات " وطنية " ليس لنا رأي في انتخابها، عليها ان ترخي حصارها الاقتصادي عنا، وان توقف نهبها لثرواتنا ولجهود شعبنا، عليها ان ترفع هذه الشبكة الجاسوسية التي نشرتها في جميع انحاء قطرنا.

هذا هو الحل الوحيد لكسب صداقة شعبنا، ولتبادل مصلحة قطرينا، ولبناء حلف عراقي بريطاني، على اسس متينة، يعود نفعها لشعبنا وللشعب البريطاني النبيل.

* * *

الحكومة الحاضرة

سياستنا الخارجية وموقفها من بريطانيا

بينا انفا كيف ان الحكومات العراقية المتعاقبة سارت في سياستها الخارجية كذنب لبريطانيا العظمى، واداة لتنفيذ خططهما في البلدان العربية والاقطار المجاورة، والان لا نأتي بشيء جديد اذ نقول ان الحكومة الحالية هي اكثر الحكومات العراقية انقيادا للامبريالزم البريطاني، وليس بين اعضائها من لا يقول " نعم "لم يمليه بلاده، فنرى حكومتنا التي تعلن الحرب على دول المحور (بالريطاني فقط) وتعترف بحكومة بولندا، لم تتقدم حتى الان بايجاد علاقات دبلوماسية مع دولة الاتحاد السوفياتي، القطب الجبار في جبهة الامم المتحدة، ولا اعترفت بلجنة التحرير الفرنسية، مع العلم لأن مصلحة العرب عامة والعراق خاصة تفرض علينا الاسراع بايجاد علاقات لنا مع دولتين ديمقراطيتين لهما مكانتهما الدولية في الشرق القريب منا، ويهمنا نحن الذين نريد الاستفادة من تصريحات مؤتمرات الاطلسي وموسكو وطهران، ويهمنا حفظ السلم في هذه البقعة من الكرة الارضية اعتراف اقوى دولة (والان 16 دولة) عسكريا واقتصاديا، ليس فقط في اسيا واوربا، بل وفي العالم، فهذه السياسة المغلوطة – سياسة تجاهل وجود هذه الدول الحرة وغيرها من الدول الديمقراطية هي، من الواضح، ليست في مصلحتنا، والمفروض على الحكومة ان تسيّر سياستها وفق مصلحتنا، وهي كذلك ليست في مصلحة دول الامم المتحدة، وان مثل هذه السياسة لا ترضي سوى البيروقراطية الاستعمارية في بلادنا. فالشعب العراقي يريد ويلح، على لسان المخلصين من ابنائه عقد اتفاقية دبلوماسية، واكثر من هذا، عقد اتفاقية ود وصداقة مع دول الاتحاد السوفياتي والحكومة العراقية تعد وتصدر التصريحات وتنشر الاشاعات حول قرب التبادل الدبلوماسي، ولكن شيئا من هذا لم يجر، وكل ما في الامر تسويف وخدع.

وهذا التكتل الذي يسمى احيانا بالوحدة وبالاتحاد والحلف العربي، والذي تكتنف محاداثاته الانرادية والمجتمعة الغموض والشكوك، اتحاد اية اقسام من العرب هو؟ وضد من هذا الاتحاد؟ وفي صالح من هذا الاتحاد؟ فاذا كان كان في صالح الشعوب العربية، فلماذا لم تكشف اغراضه ومحادثاته؟ ولماذا لا تبحث اهدافه في برلمانات الامم العربية؟ ان كل ما هو ظاهر من هذا الاتحاد، هو ضم اقطار عربية جديدة الى الاقطار العربية المرتبطة والتابعة لبريطانيا. هذا هو الظاهر من مهامسات ومشاورات ومحادثات الاتحاد العربي، وهكذا يفهمه حتى رجل الشارع العراقي الذي لا يهتم كثيرا في السياسة.

ان هذه السياسة (الخارجية) التي تسير عليها الحكومة الحاضرة او بالاحرى، التي تسيرها بريطانيا العظمى، لا يمكن ان تنتج لنا سوى الماسي، وتبعدنا عن اهدافنا، فعلى كافة المخلصين من هذا الشعب، وخصوصا على طليعته الواعية ان لا تقف موقف المنتظر، من امور كهذه، يتعلق علينا – الى حد بعيد – مصيرنا ومصير الشعوب العربية والاقطار المجاورة لنا.

وكان لحكومة نوري السعيد الفضل الكبير في تثبيت وتوسيع النفوذ الاستعماري في البلاد، فتعديل الدستور جاء مثبتا لهذا النفوذ، واعلانها في خطاب العرش عن استقلال الموظفين العراقيين قوانين الدولة، لمنافعهم الخاصة، انتج تسليم ادارة التموين الى موظفين بريطانيين، اعطائها احتكار السكر وغيره الى (شركات بريطانية)، توسيع نطاق احتكار تمور البصرة من قبل الشركة البريطانية المحتكرة، تكثير عدد الموظفين البريطانيين في دوائر الدولة، السماح لضباط الانكليز ولموظفي السفارة وممثليها في الالوية من التدخل بصورة مباشرة في شؤون الدولة، السماح لبريطانيا بنشر هذه الشبكة الواسعة من العملاء والجواسيس، في طول البلاد وعرضها، والسكوت عن موظفيها المستخدمين في هذه المصلحة، واحلالهم مكانا ممتازا، كل هذه الامور وغيرها تجعل تصرفات هذه الحكومة، تصرفات لا تتفق والسيادة الوطنية التي نص عليها الدستور العراقي، والتي اعترفت بها المعاهدة الانكليزية – العراقية.

حكومتنا في حرب مع الفاشية

وحكومتنا منظمة بحكم اعلان حربها على النازية، الى جبهة الامم الديمقراطية، فماذا يعني كل ذلك؟ هل كان من المنتظر ان ترسل جيشا الى الميدان للقتال؟ لم ير في خلد احد ذلك، فاعلان الحرب على النازية – الفاشية، والانظمام الى جبهة الامم الديمقراطية معناه – خصوصا بالنسبة لنا – مكافحة النازية كنظرية فلسفية – سياسية – اجتماعية رجعية متطرفة في اهدافها الاستعمارية، وغمط ميزات الشعوب، كبشر لهم حق في الحياة والحرية. فاعلاننا الحرب على النازية معناه اعلاننا الحرب على الافكار النازية، المناقضة لاهدافنا الوطنية ولعزتنا القومية، ومعناه اعلان الحرب على ناقلي ومروجي تلك الافكار في قطرنا العزيز وبين مواطني شعبنا الكريم، معناه محاربة الرتل الخامس وقطع دابره، فالاجراءات التي اتخذت لتأدية واجبنا كدولة محاربة لم تضرب في جذور القضية، ان محاربة النازية والعوامل المساعدة على تنمية الافكار عند الجماهير، واقتصرت الاجراءات على اعتقال بعض مروجي تلك الافكار المفضوحين، لكنها لم تلبث ان اطلقت سراحه، وسمحت لهم مجددا بالعودة الى نشاطهم القديم، وان كان نشاطهم اليوم يختلف بالشكل عن القديم، فهو بالطبع بجوهره رجعي مشابهة للاول.

ومحاربة النازية، معناه ضرب الجذور الاجتماعية التي سهلت لجواسيس المحور تسميم افكار جمهر كبيرة من هذا الشعب، وهذه الجذور كائنة في التذمر العام الشامل لدى طبقات الشعب العراقي، تذمرهم من فقدان حقوقهم الدستورية، تذمرهم من ظروفهم المعاشية السيئة، تذمرهم من ظروفهم الاجتماعية والصحية عامة. كان يجب ان يزال هذا التذمر بنشر الديمقراطية أي بتطبيقها وبمعالجة مشاكلنا، هذا هم معنى اعلاننا الحرب على النازية – الفاشية، وانضمامنا الى الجبهة الديمقراطية، فهل حققت حكومة نوري السعيد شيئا من ذلك؟ طبعا لا .... انها على العكس، استغلت ظروف الحرب لتشديد الخناق على الشعب وعلى حرياته، وساعدت على نهب المحتكرين والمضاربين له والاعتناء المفرط على حسابه، انها شجعت موظفيها على ان يقاسموا المضاربين.

فساد الجهاز الحكومي

ان الجهاز الحكومي الحالي بيروقراطي متفسخ من القمة حتى الاسفل، جهاز لم يفكر اعضائه يوما من الايام بانهم وجدوا لخدمة الشعب الذي يعيلهم بالضرائب التي يدفعها لمرتباتهم، بل حسبوا انفسهم اصحاب حق مشروع في استبزاز اموال الشعب، بشكل ضرائب وسرقات ورشوات، واذلال مواطنيهم. فالشرطي والموظف الصغير والكبير المكلفين بتمشية اشغال الناس،

والمدراء والوزراء، كل هؤلاء اصبحوا ياخذون الرشوة على المكشوف، ويشاركون اللصوص والمحتكرين، ولهم اسهم وشركات تجارية، يستغلون مراكزهم الحكومية لارباحها، فمن يريد دفتر نفوس، عليه ان يدفع رشوة 250 – 500 فلس، ومن يريد التزظف عليه ان يدفع راتب شهر أو اكثر، وحتى دخول بعض المعاهد العالية، كالطب، يقتضي دفع عشرات ومئات الدنانير، هذا في العاصمة اما في الارياف، في النواحي، فحدث ولا حرج فالتموين، السكر وغيره، لا يصل الناس نصفه واحيانا كله، ويكفي لشخص يتوظف كمتصرف او مدير تموين لمدة سنة، ان يصبح له قصر والاف الدنانير، وان يكون له اراضي وما اشبه، ولا يسعنا المجال هنا لتعداد مساوئ الجهاز الحكومي، هذا الانحطاط الذي وصل اليه، واقل ما يقال عنه انه قد فاق في تفسخه جهاز الدولة العثمانية على عهد " عبد الحميد الطاغية المستبد "، مع الفرق ان هذا الجهاز قائم على ظلم منظم، وسرقات منظمة ورشوات باهضة.

ولقد كشفت جريدتنا القاعدة الشيء الكثير عن تصرفات رجال هذه الدولة الشائنة، الذين لم يعد يخجلهم شيء، ولم يعد يخيفهم شيء، طالما قد كسبوا رضا الخليفة، وقد بلغ الاستهتار بهم الى فساد جهازهم الحكومي على الملأ في عدة مناسبات، دون ان يهتموا باصلاحه – وهل يصلح العطار ما افسده الدهر – وهل في مصلحة الاستعمار ان يكون موظفينا غير ما هم عليه من فساد، لاهية بما لديهم من قشور، ليتسنى للاستعمار تمشية مصالحه وادامتها؟ او على الاقل هكذا تعود ان يفكر.

ففساد نظامنا الحكومي ورجاله نتيجة لوجود الاستعمار في بلادنا.

موقف الحكومة العدائي من القوى التقدمية

ان حكام العراق الذين تعودوا النظر الى كل ما هو ديمقراطي وتقدمي باعتباره من الامور التي تهدد سلطانهم، استمروا في وجهة نظرهم هذه، حتى بعد اعلانهم الحرب على النازية، وانضمامهم الى جبهة الامم المتحدة الحرة، ولم يتغير شيء في جهازهم القمعي – الشرطة السرية – المخصصة لمراقبة ومطاردة واضطهاد العناصر التقدمية، وطنية كانت ام ديمقراطية ام شيوعية، فالتحقيقات الجنائية سائرة اليوم كما كانت على عهد ما قبل الحرب – مع بعض الفارق بسبب الظروف العالمية – بالرغم من الادعاءات والتبجحات بالديمقراطية.

لقد رأينا هذه الشرطة تغير في مناسبات عديدة على مساكن " المشبوهين " وتعتقلهم لايام واسابيع، ورأينا عمالا يرسلون الى معسكرات الاعتقال، بدون ما عمل قاموا به سوى وجود – كما ادعت الشرطة – جريدة سرية في حوزة بعضهم، ورأينا الشرطة في الصيف الماضي تغير على عشرات المساكن وتعتقل العشرات، ثم تبدأ بمحاكمات منها امام محكمة عسكرية ومنها امام محكمة شرطة، والغريب في الامر ادعاء الحكومة انها لم تفعل ذلك بقصد مطاردة الشيوعيين، او محاربة الشيوعية، بل الاستيلاء على ادوات طباعتهم وحملهم على ترك نشاطهم. وهذا يعني انها لا تريد مطاردتهم بل حملهم على ترك الشيوعية. وقد نجحت مع البعض على حملهم توقيع استنكار للشيوعية، واكثر من هذا على كره الموقّع للشيوعية، وخكذا نرى ان الشرطة امام المحكمة العسكرية لم توجه أي تهمة ما بالشيوعية، وامام محكمتها (محكمة مدير الشرطة العام) اعترفت بانها ارسلت على فلان فوقع لها بحل منظمته وفلان كذلك وقع لها، الا ان القاعدة – حسب قول ممثل الشرطة في المحكمة – استمرت رغم التوقيفات على الصدور، ومن هذا نرى ا الحكومة العراقية لن تغيير موقفها السابق من الشيوعية والشيوعيين، وهي مجدّة في عزمها على حمل الشيوعيين على ترك الشيوعية، وسيشجعها نجاحها هذا على الاستمرار في حمل اكثر واكثر من الشيوعيين، الا ان المشكلة الوحيدة التي جابهتها هي عدم تميزها بين الحنظل والليمون ولا بين " الشيوعية الامامية " و " الشيوعية الشرارية الجديدة " أو بين " الشيوعية القاعدية الواعية " أو " الشيوعية الوزارية " فهذه الشيوعيات الكثيرة المتشابهة بالاسم حيّرت فكر محي

الدين معاون التحقيقات الجنائية ورمته في ورطة من امر جريدتنا وقادة حزبنا الذين لم يستطع ارغامهم على التوقيع بالتخلي وترك ميدان العمل. ام محي الدين معذور ومشكور لعدم تميزه هذا الخليط من الشيوعيات، فالشيء الوحيد الذي عرفه هو انه لم يستطع التوصل الى جريدتنا بسوء.

ان ادعاء الحكومة بعد مطاردتها للشيوعية كذب واضح لانها لم تكتف بالقاء القبض على شيوعيين، بل انها القت القبض على اناس لم يفترقوا " جريمة شيوعية " وكلما في الامر وقعوا على طلب احتفال بانتصارات جيوش الحلفاء، ومنها الجيش الاحمر، والقت القبض على نساء واناس لا شأن لهم بالسياسة، كرهائن بدل شخص لم يعثروا عليه، وانهم ارتكبوا حماقات كثيرة، حتى انهم ارهبوا وارهبوا كامل بك الجادرجي صاحب جريدة " صوت الاهالي " فلجأ الى نشر كلمه في جريدته يستنكر فيها الاعمال الشيوعية، ويطلب من الحكومة معاقبة الشيوعية.

ان الحكومة العراقية تريد من الشيوعيين ان يغلقوا صحيفتهم ويسرحوا اعضاءهم، ولا تريد منهم سوى ذلك لا اكثر ولا اقل، وتعدهم بانها ستنسى كونهم شيوعيين اذا هم انفسهم نسوا ذلك، ولكن ما بالها حكمت على عبد الله مسعود بعد ان لبى جميع طلباتها.

انها ارادت من الشيوعيين ما ارادته من قبل من الديمقراطيين والعمال والوطنيين، اتركوا صحفكم واضرابكم وسموا انفسكم بالاسماء التي تحلوا لكم، وعلى هذه القاعدة تمنعت من الموافقة بتاليف الاحزاب والنقابات، ورفضت السماح باصدار الصحف الى الديمقراطيين والتقدميين والعمال، وسمحت لهم بان يسموا انفسهم بما يشاؤون دون ان تحاسبهم على اسمائهم الا في ظروف عدم تميزهم.

تذكرون ايها الرفاق، تصريحات الحكومة – في خطاب العرش وغيره – عن عزمها فسح المجال للاحزاب
الخ ... معترفة بانه لا ديمقراطية بدون احزاب، ولكنها ماطلت ولا تزال تماطل عندما تقدم شبان ديمقراطيون يطلبون السماح بتاليف حزبهم، وعندما تقدم عمال بضعة صناعات يطلبون افساح المجال بتاليف نقابات لهم.

ان تصريحات الحكومة لا تتفق واعمالها، وخطبها ليست سوى افانين دعاية.

هذا هو تقديرنا لهذه الحكومة ببناء من اختيار حركتنا، ومن صميم تجاربنا والواقع. فماذا يجب ان يكون موقفنا منها في هذه الظروف الراهنة؟

ان موقفنا من الحكومة العراقية القائمة هو النضال من اجل تحقيق مطالب شعبنا التي سنبينها في الموضوع التالي.

* * *

وطن حر وشعب سعيد

ان مطالب شعبنا التي تقدم بها حزبنا، واعلن عنها في جريدتنا " القاعدة " منذ عددها الخامس، تستهدف بمجموعها، حرية وطننا وسعادة شعبنا، لذلك لا اجد بأسا من ان يستعير او يشارك شعبنا العراقي شعار الحزب الشيوعي (السوري) الشقيق " وطن حر وشعب سعيد " ويناضل من اجل تحقيقه بالمطالب التالية:

1. ان نناضل من اجل سيادتنا الوطنية، لجعل استقلال قطرنا حقيقة لا لفضا، لتخليص شعبنا من استثمار الشركات الكبيرة الفضيع.
2. نناضل لايجاد حكومة تعمل لمصلحة الشعب، وجهاز حكومي ديمقراطي لائق، ونظام ديمقراطي صحيح في نظام حكومتنا، برلمان ومجالس بلدية ينتخبها الشعب وتمثله حقا، اعادة الدستور العراقي أي، تطبيق بنوده المحبوسة المتعلقة بحقوق الشعب الديمقراطية، وازالة القوانين والمراسيم والتعديلات التي لا تتفق وروح الدستور الذي كسبه الشعب العراقي نتيجة ثورته عام 20 – 1921.

3. نناضل لحل مشكلة التموين، بالضرب على ايدي المضاربين والمحتكرين، بتوفير المواد الضرورية لدى الشعب وتمكينه من شرائها باثمان تتناسب ودخله.
4. نناضل من اجل تنمية اقتصادنا الوطني، من اجل تطوير بلادنا الصناعي، من اجل استثمار ثروتنا الطبيعية لهذا الغرض، ولغرض سعادة ورفاه شعبنا، نناضل من اجل رفع مستوى الانتاج الزراعي بترقية الزراعة ومحاربة العوامل التي تأخر تطورها.
5. نناضل من اجل ايقاف نهب اراضي الفلاحين والملاك الصغار والمحافظة على ملكيات التعبة، وايقاف نهب الاراضي والمقاطعات الاميرية من قبل المتنفذين، وايقاف اعطاء اللزمات الكبيرة – المقاطعات – الى الشيوخ المتنفذين، وتوزيع هذه الاراضي بقطع صغيرة على الفلاحينمباشرة بدون بدل ايجار، من اجل مساعدة الفلاحين وتخليصهم من نهب السراكيل والمرابين، منحهم القروض الحكومية، نقدية وبذور، رفع الضرائب والرسوم و " الخاوات " والايجارات غير العادلة واللاقانونية عنهم، تلك التي يفرضها عليهم الشيوخ والسراكيل، من اجل تخليص الفلاحين من سرقات التجار لهم، وذلك بانشاء جمعيات تعاونية لهم.
6. نناضل من اجل الدفاع عن مصالح العمال، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، في سبيل تنظيمهم ونقاباتهم، من اجل سن قوانين تحمي مصالحهم، من اجل احترام وتنفيذ قانون العمال المعدل رقم (72) وذيوله، في سبيل توسيع هذه الحقوق ومن اجل ضمان اجتماعي يقيهم عوز البطالة والشيخوخة، ونناضل ضد تصرفات اصحاب الاعمال الكيفية واستبداد السلطات بهم.
7. نناضل من اجل نظام ضرائب يعفي ذوي الدخل الصغير من اعبائها، تخفيف الضرائب غير المباشرة عن كاهل الشعب، اعفاء الحرفيين واصحاب الحوانيت من رسوم البلدية.
8. توسيع نطاق التعليم لابناء الشعب من كلا الجنسين وبدون تمييز في القومية والمركز الاجتماعي، ونناضل من اجل ترقية الحياة الاجتماعية والرياضية عند الشعب عن طريق النوادي والجمعيات العلمية والرياضية الخ...
9. نناضل (للدفاع) عن المرأة كمواطنة عاقلة ومساواتها بالرجل في الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.
10. نناضل في سبيل ايجاد مساواة حقيقية في الحقوق للاقلية القومية الكردية مع مراعاة حقوق الجماعات القومية والجنسية الصغيرة كالتركمان والارمن واليزيدية.
11. من اجل الاعتناء بالجندي العراقي المكلف، بصحته وتغذيته وتثقيفه وتربيته التربية الديمقراطية من اجل الغاء الاساليب غير الانسانية المتبعة في الجيش، كالضرب والسجن، ونناضل في سبيل جيش يخدم مصالح الشعب ويدافع عن استقلاله الوطني.
12. من اجل الصداقة والتعاون والسياسي والثقافي مع الشعوب الديمقراطية – لتأسيس علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي.

هذا هو ميثاقنا الوطني، هذا هو دستور مرحلتنا الحالية، لكل مواطن شريف بحب وطنه وشعبه، ومن اجل هذا ندعو كل مواطن شريف الى النضال لتحقيقه.

المصدر: جريدة القاعدة – لسان حال الحزب الشيوعي العراقي، السنة الثانية،العدد 3-16 اذار/1944